نسخة واحدة

جمهورية مصر العربية

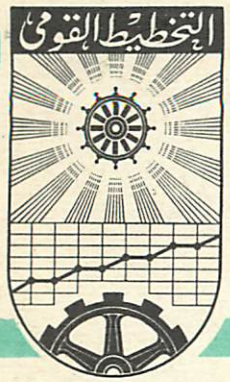

معهد التخطيط القومى

مذكرة رقم (١٢١٦)

السيولة والربحية فى شركات القطاع العام لصناعة الجلود فى مصر

اعداد
دكتور يسرى خضر اسماعيل

فبراير ١٩٧٨

القاهرة
طريق صلاح سالم مدينة نصر

السيولة والربحية
في
شركات القطاع العام
لصناعة الجلود
في مصر

اعداد
دكتور يسري خضر اسماعيل
مدرس ادارة الأعمال
كلية التجارة - جامعة القاهرة

١٩٧٨

فهـــرس المحتويـــات

رقم الصفحـــة

مقدمـــــة : .... د

الفصل الأول : التحليل المالي لموقف السيولة والربحية (اطار نظرى) ١

مقدمة : ١

أولا : الاتجاهات الأساسية فى التحليل المـالى ٢

ثانيا : النسب المالية وحدود استخدامها فى التحليـــل ٣

ثالثا : الاتجاهات المتطورة فى استخدام النسب الماليـــة ٦

رابعا : خطوات دراسة السيولة والربحيـة ٧

الفصل الثانى : تحليل مشاكل السيولة والربحية فى شركات القطاع العـــام لصناعة الجلود فى مصـر ٨

مقدمة : ٨

أولا : تحليل موقف السيولة والربحية فى شركة النصر بالاسكندريـــة ٩

ثانيا : تحليل موقف السيولة والربحية فى الشركة المصريـــة ٢٠

ثالثا : مقارنة موقف السيولة والربحية فى الشركتين ٣١

رابعا : مقارنة موقف السيولة والربحية فى الشركتين بالمتوسط العـــام لقطاع الصناعات الكيماوية ٣٨

خامسا : الاتجاه العام لبعض النسب المالية ٤٢

الفصل الثالث : استقصاء أسباب مشاكل السيولة والربحية واقتراح أوجه العلاج ٤٧

مقدمة : ٤٧

أولا : أسباب مشاكل السيولـة ٤٨

ثانيا : أسباب مشاكل الربحيـة ٤٩

ثالثا : الاقتراحات الخاصة بعلاج المشاكل ٥٣

ملخص البحث ٥٧

المراجـــــع ٧٥

المرفقـــــات ٧٧

شكر

يتوجه الباحث بالشكر البزيل الى المسئولين بشركة النصر لدباغة الجلود بالاسكندرية والشركة المصرية للجلود والامانة الفنية للصناعات الكيماوية لما تم تقديمه من معاونة وبيانات وتخصيص وقت للمناقشات واستيفاء بيانات الاستقصاء . ويخص بالشكر كل من :

- الاستاذ يحيى المقدم رئيس مجلس ادارة شركة النصر لدباغة الجلود بالاسكندرية والاستاذ شفيق مجاهد المدير العام للشئون المالية وعضو مجلس الادارة والاستاذ صلاح خضر مدير ادارة التداليف .

- الدكتور زغلول رضوان فهمى رئيس مجلس ادارة الشركة المصرية للجلود والاستاذ عباس حلمى عبد الحفيظ مدير عام الشئون المالية وعضو مجلس الادارة .

- الكيماوى صلاح رشدى رئيس الامانة الفنية لقطاع الصناعات الكيماوية والاستاذ سامى الشرقاوى والاستاذ حسام التبريزى اعضاء الامانة .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمـــة :

تعتبر شركات القطاع العام الصناعية من بين الشركات التى تساهم فى تحقيق نصيب هام فى الزيادة فى الدخل القومى فى مصر • وخلال الفترة الأخيرة ١٩٧٠ الحتى ١٩٧٦ كانت الظاهرة السائدة بين كثير من هذه الشركات والتى كانت محل شكوى من القائمين عليهـــا هى انخفاض السيولة وتدهور الربحية أو اختفائها •

ويبين تحليل البيانات المالية والنسب المستخرجة أهم المظاهر التى تؤكد وجـــود مشاكل السيولة والربحية فعلا ، الا أن المسببات الرئيسية لها مازالت غير واضحة خصوصـــا وأنها قد تختلف من شركة لأخرى • ولقد رأى الباحث المساهمة فى القيام بدراسة لاحـدى القطاعات الصناعية النوعية ووقع الاختيار على شركات القطاع العام لصناعة الجلود فى مصـر والذى يتكون من شركتين الأولى وهى شركة النصر لدباغة الجلود بالاسكندرية والثانية هـــى الشركة المصرية لصناعة الجلود (المدابغ النموذجية) •

ويهدف هذا البحث أساسا الى تحليل موقف السيولة والربحية فى شركات القطـاع العام لصناعة الجلود عن طريق التعرف على المشاكل التى تواجه السيولة من جهة والربحية من جهة أخرى وتحليل الأسباب التى أدت الى حدوث تلك المشاكل وذلك عن طريـــق تحليل البيانات المالية للشركتين وعن طريق الاستقصاء ثم اقتراح أوجه العلاج المناسبـــة للتغلب على تلك المشاكل •

ويعتمد البحث فى دراسة الموقف الحالى لكل من الشركتين فى ١٩٧٦/١٢/٣١ على النسب المالية التى يتم استخراجها واستخلاص أهم الملاحظات الدالة على وجـــود مشاكل سيولة وربحية ومقارنة تلك النسب بما كان عليه الوضع فى ١٩٧٥/١٢/٣١ ومقارنـــة كل من الشركتين ببعضهما ثم المقارنة بالمتوسط العام للنسب التى سيتم استخراجها عـــلى مستوى القطاع للتعرف على مدى الانفاق أو التخلف الذى تتصف به كل منهما عن شـــركات

قطاع الصناعات الكيماوية فى مصر • كما روئى أيضا دراسة الاتجاه العام لأهم النسب الدالة على السيولة والربحية حتى يمكن تصور الوضع فى المستقبل •

وفى ضوء تحليل البيانات المالية وما توضحه النسب المالية من مشاكل يتم اعداد الاستقصاء اللازم لتأكيد المظاهر الدالة على وجود مشاكل السيولة والربحية والتعرف على الأسباب التى أدت الى حدوثها ثم اقتراح وسائل العلاج المناسبة •

وغنى عن البيان أن الدراسة سوف تبدأ باطار نظرى مختصر يغطى الموضوعات التى سيتم معالجتها بالنسبة لكل من الشركتين •

وقد قسم البحث الى ثلاثة فصول حيث يعرض الفصل الأول الاطار النظرى لتحليل موقف السيولة والربحية ، ويتناول الفصل الثانى تحليل مشاكل السيولة والربحية فى الشركتين وأهم أسبابها من واقع البيانات الخاصة لكل منهما ، ثم يتناول الفصل الثالث استقصاء أسباب مشاكل السيولة والربحية واقتراح أوجه العلاج •

ويتبين فيما يلى الموضوعات التى شمل عليها كل فصل :

الفصل الأول : الاطار النظرى لتحليل موقف السيولة والربحية ويتناول الموضوعات التالية :

أولا : الاتجاهات الأساسية فى التحليل المالى •

ثانيا : النسب المالية وحدود استخدامها فى التحليل •

ثالثا : الاتجاهات المتطورة فى استخدام النسب المالية •

رابعا : خطوات دراسة السيولة والربحية •

الفصل الثانى : تحليل مشاكل السيولة فى شركات القطاع العام لصناعة الجلود فى مصر ويتناول الموضوعات التالية :

أولا : تحليل موقف السيولة والربحية فى شركة النصر لدباغة الجلود .

ثانيا : " " " " " الشركة المصرية لصناعة الجلود .

ثالثا : مقارنة موقف السيولة والربحية فى الشركتين .

رابعا : مقارنة موقف السيولة والربحية فى الشركتين بالمتوسط العام للقطاع .

خامسا : الاتجاه العام لبعض النسب المالية فى الشركتين .

الفصل الثالث : استقصاء أسباب مشاكل السيولة والربحية واقتراح أوجه العلاج ، ويتناول الموضوعات التالية :

أولا : أسباب مشاكل السيولة .

ثانيا : أسباب مشاكل الربحية .

ثالثا : الاقتراحات الخاصة بعلاج المشاكل .

الفصل الأول
التحليل المالى لموقف السيولة والربحية
(اطار نظرى)

مقدمة :

يهتم القائمون بالدراسات المالية بالتحليل المالى ودراسة موقف السيولة والربحية فى الشركات القائمة بهدف التعرف على نقاط الضعف أو القوة التى تواجه المركز المالى للمنشأة واتخاذ القرارات التى تعالج المشاكل المختلفة والتى تتعلق بالأنشطة المختلفة بها .

ولا شك أن دراسة السيولة والربحية توجه المختص بالتحليل المالى الى أن يتعامل مع كافة بيانات المنشأة سواء التى يتم تصويرها فى الحسابات الختامية أو فى تقارير النشاط حيث أن أوجه النشاط المختلفة هى التى تحدد اتجاه البيانات المالية والمركز المالى للمنشأة .

وهناك أسلوب النسب المالية المعروف والذى يستخدم فى تحليل موقف السيولة والربحية فى وقت معين ، الا أنه يلاحظ أن استخراج النسب فى حد ذاته لايفيد اذا كان يقتصر على مجرد دراسة النسب التى تبين الوضع المالى فقط . ولذلك فان التوسع فى مقارنة النسب المالية بسنوات سابقة أو بأنشطة مماثلة أو بالنسب على مستوى القطاع النوعى الذى يندرج تحت المنشأة يمثل اتجاها متطورا . ومن جهة أخرى فان دراسة الاتجاه العام للنسب وتحليل بعض العلاقات التى تربط الظواهر المختلفة وتحليل التدفقات النقدية واستخدام نتائج التحليل فى التنبؤ بمركز المنشأة والتعرف على مشاكلها يعتبر اتجاها حديثا أيضا .

ويتناول هذا الفصل من البحث الاطار النظرى الذى ستتم الدراسة فى حدوده مقسما الى الموضوعات التالية :

أولا : الاتجاهات الأساسية فى التحليل المالى ٠

ثانيا : النسب المالية وحدود استخدامها فى التحليل ٠

ثالثا : الاتجاهات المتطورة فى استخدام النسب المالية ٠

رابعا : خطوات دراسة السيولة والربحية ٠

الاتجاهات الأساسية فى التحليل المالى :

لقد تطورت وظيفة التمويل فى المنشأة على مر الزمن ، حيث كان التركيز فى بادئ الأمر على زيادة موارد المنشأة المالية ، ثم أصبح الاهتمام بعد ذلك خلال الفترة من ١٩٢٩ الى ١٩٤٣ بالهيكل التمويلى للمنشأة واعتبارا من ١٩٥٠ تحول الاهتمام الى التدفقات النقدية ٠ واعتبارا من ١٩٦٠ امتد نطاق وظيفة التمويل بحيث أصبحت تخطى السياسات والقرارات التى تؤثر على قيمة ومركز المنشأة والذى يتحدد وفقا لمتغيرين أساسيين هما (١) :

أ ـ الايرادات المتوقعة فى المستقبل The expected future earnings

ب ـ خطورة اختلاف الايرادات المحققة فعلا عما كان متوقعا The risk that actual earning may be different from the expected earning.

ولا شك أن حجم ودرجة المخاطر التى تواجه تحقيق المنشأة للايرادات فى المستقبل يتأثر بعدة عوامل أهمها المركز التسويقى لمنتجات المنشأة ، والطاقة الانتاجية لها ومعدل نموها ، ومركز السيولة ، ومدى اعتمادها على القروض فى تمويل احتياجاتها ٠

واعتبارا من ١٩٦٦ وبعد موجة التضخم التى حدثت فى الاقتصاد وارتفاع تكاليف الحصول على رأس المال والتحكم فى تلك الأسواق بواسطة القوى المختلفة ، فقد زادت

---

(١) Fred Weston and Roger H. Hermanson, Financial Management Illinois, Richard D. Irwin, 1975, p.1.

أهمية استخدام العناصر النادرة وظهرت أهمية دراسة هيكل رأس المال المستثمر نتيجة لزيادة الاعتماد على القروض وزيادة الفوائد التى تقتطع جزءا من ربحية المنشأة وأصبح هنا أربعة اتجاهات أساسية لابد من الاهتمام بها وهى :

أ — التدفقات : وهى تتضمن تدفقات الانتاج ، وتدفقات البيانات ،والتدفقات النقدية .

ب — التفاعل بين القرارات المالية ووظائف المنشأة من جهة مثل البحوث والتطوير والتسويق والانتاج وبين القرارات الماليةو وظائف الادارة من جهة أخرى وهى التخطيط والتنظيم والرقابة .

حـ — التفاعل بين المنشأة والبيئة الخارجية لها ويعتبر وظيفتى التخطيط والرقابة من الوظائف التى تساعد على اتخاذ القرارات التصحيحية للأنظمة والسياسات حتى يمكن أن تتفق مع التغيرات البيئية .

د — الرقابة وتقييم الأداء لمختلف أوجه النشاط ونتائج الأعمال ويتوقف ذلك على المعايير التى توضع على مختلف المستويات .

النسب المالية وحدود استخدامها في التحليل :

يتضح مما تقدم أن تدفقات البيانات المالية للمنشأة خلال فترات مختلفة هى الأساس فى الحكم على نتائج أعمالها واتخاذ القرارات اللازمة ، وفى أى الحالات فان التحليل المالى أو تحليل البيانات المالية هو الأساس الذى يعتمد عليه المنشاة فى اتخاذ تلك القرارات . ويتنوع الغرض من تحليل البيانات المالية للمنشأة ، فقد يكون التحليل بهدف الحصول على قرض قصير أوطويل الأجل من البنك أو طرح سندات فى السوق أو زيادة أموال المساهمة . ولا شك أن كل مستفيد من التحليل المالى يحتاج الى نوعية معينة من البيانات . فالدائن الذى يمنح القرض قصير الأجل يهمه البيانات التى تدل على مقدرة المنشأة على سداد تلك الديون فى المدى القصير ، ويهتم ممول القروض طويلة الأجل بالبيانات الدالة على مقدرة المنشأة على تحقيق الأرباح الكافية لمواجهة هذا النوع من الديون ، ويهتم أصحاب المشروع أو المساهمون بالبيانات الدالة على الربحية التى يمكن

تحقيقها وضمانات الاستثمارات الخاصة بها وسعر السهم فى السوق • وبصفة عامة فان مدير المنشأة يهتم بربحيتها والكفاءة التى تستخدم بها الأصول والمخاطر التى تتعرض لهـــا المنشأة (٢) ومعنى ذلك أن كل من تلك الجهات سوف يجرى التحليل باستخدام البيانـــات المالية التى تتفق مع متطلباته وما يريد أن يصل اليه • وما دام هناك أكثر من مستفيد مـن البيانات المالية للمنشأة فهناك أكثر من طريقة للتحليل وان كانت النسب المالية هـــى الأساس الذى يحكم هذا التحليل حيث تعطى مؤشرات تلقى الضوء على أهم المشاكل التى تواجه المنشأة • وتمكن كل من الجهات السابقة التعرف على مظاهر المشاكل القائمة قبـــل الدخول فى التحليل التفصيلى • وتتنوع هذه النسب بسبب ربط ربحية المنشأة بكافـــة البيانات المالية الأخرى ونتائج النشاط • فهناك النسب الدالة على السيولة والنسب الدالة على النشاط والنسب الدالة على الربحية والنسب الدالة على هيكل التكلفة والنسب الدالـــة على المقدرة الذاتية للمشروع كما يتبين مما يلى (٣) :

أ ـ النسب الدالة على السيولة وهى النسب التى تقيس مقدرة المنشأة على مواجهـــة الالتزامات قصيرة الأجل التى يحل أجل سدادها مثل نسبة التداول ونسبـــة السيولة •

ب ـ النسب الدالة على النشاط وهى التى تقيس كفاءة سياسات المنشأة فى استخـــدام أصولها المختلفة مثل معدل دوران المخزون ومتوسط فترة التحصيل ومتوسط فـــترة التخزين للمنتجات والخامات •

حـ ـ النسب الدالة على الربحية وهى التى تدل على كفاءة ادارة المنشأة ومدى مساهمـــة الأنشطة المختلفة فى تحقيق الربحية مثل نسبة صافى الربح للمبيعات وعائـــد

---

(٢) Neil Seitz, Financial Analysis, Reston, Virginia, Reston Publishing Company, 1976, pp. I - 2.

(٣) J. Fred Weston and Eugene F. Brigham, Managerial Finance Illinois, Holt, Rinehert and Winston, 1975, pp. 19 - 33.

رأس المال المستثمر (٤) .

د - النسب الدالة على هيكل التكلفة وهى تقيس مدى الفاعلية فى الرقابة على بنـــود التكاليف المختلفة مثل نسبة مجمل الربح للمبيعات ونسبة مصروفات البيع الـــى المبيعات .

هـ - النسب الدالة على المقدرة الذاتية للمشروع وهى تقيـــس مدى استخدام المنشأة للقروض فى تمويل استثماراتها مثل نسبة المديونية .

وبالرغم من امكان استخدام هذه النسب سواء منفصلة عن بعضها أو متصلة ببعضهـا حتى يكون لدى المحلل المقدرة على تفهم مراكز الضعف أو القوة فى المنشأة الا أن هناك عدة أوجه نقد توجه الى أسلوب النسب المالية وهى :

أ - أن النسب المالية تبين الموقف فى لحظة معينة أو وقت معين وقلما تستمر الظـــروف التى كانت قائمة . ومن جهة أخرى فانه يمكن اظهار النتائج بصورة معينة مادامـت أنها ستخدم غرضا معينا فى وقت معين ثم تعديل البيانات بعد ذلك . ولـــكن يرد على ذلك بأنه على الأقل فى المدة القصيرة لايحدث اختلاف جوهرى فـــى الظروف كما أنه نادرا ما تجد ظروفا استثنائية غير متوقعة . أما بالنسبة لامكانيـــة التحكم باظهار النتائج بصورة معينة فى وقت معين فان ذلك يتوقف على رغبـــة أصحاب المشروع ومدى الحاجة الى التعرف على الصورة أو المركز الحقيقى للمنشأة .

---

(٤) See du pont system of Financial analysis ."It has achieved a wide recognition in American industry. It brings together the activity ratios and profit margin on sales and shows how these ratios interact to determine the profitability of assets according the formula"

$$\frac{\text{Sales}}{\text{Investment}} \times \frac{\text{Profit}}{\text{Sales}} = \text{ROI (Rerurn on total Investment)}$$

See: J. Fred weston and Eugene F. Brigham, Managerial Finance, Ibid,pp. 35 - 37 .

ب - كثيرا مايذكر أن النسب المالية فى حد ذاتها لا تضيف أى جديد وليس لهـا أى فائدة • ويرد على ذلك بأن البديل للنسب المالية هو التحليل التفصيلى لكافـة النتائج والبيانات المالية للوصول الى المشكلة الرئيسية فى حين أن أسلوب النسـب المالية يمكن من اختصار المجهودات والتعرف على المشكلة الرئيسية وبالتالى يمكن دراسة مسبباتها بدون الدخول فى التفاصيل •

حـ - لاتفيد عملية مقارنة النسب المالية للسنة المالية بالسنة السابقة اذا حدث تغير فى الطاقة الانتاجية للمنشأة أو الظروف العامة التى تحكمها ولكن يرد على ذلـك بأن أحد أهداف تلك المقارنة هو التعرف على مقدار التغير الذى حدث نتيجـة تغير الطاقـة أو الظروف الهامة للمنشأة • ومن جهة أخرى يمكن استبعاد المتغيرات الجديدة عند اعداد النسب اذا أريد تحقيق درجة من التشابه فى ظروف التشغيل •

الاتجاهات المتطورة فى استخدام النسب المالية :

أ - التوسع فى المقارنات :

حتى يمكن زيادة الفوائد من تطبيق أسلوب النسب المالية فى الدراسـات المالية فان الكتابات الحديثة فى الادارة المالية تشير الى امكان مقارنة النسب المالية فى وقت معين للمنشأة ، بمنشأة أخرى مشابهة كما تتم أيضا مقارنات بين النسـب المالية للمنشأة بالنسب المالية للقطاع النوعى الذى تندرج تحته المنشأة حتى يمكن التعرف على مدى اتفاق المنشأة مع منشآت القطاع الأخرى • وفى بعض الحالات قد يمكن اجراء مقارنات بين النسب المالية للمنشأة بالنسب المالية لمنشأة مشابهة فى دولة أخرى وفى هذه الحالة يجب التحقق من تشابه الظروف الاقتصادية التى تؤثر على المنشأة ، وهذه المقارنة تشير الى اختلاف الكفاءة فى الادارة أساسا •

ب — دراسة الاتجاه العام للنسب :

ان أوجه النقد الأساسي الذى يوجه الى أسلوب النسب المالية هو أنها تدل على نتائج معينة خلال لحظة أو وقت معين وبالتالى لاتعبر عن فترة زمنية تطول أو تقصر . ولمعالجة هذه المشكلة جزئيا تلجأ بعض الكتابات الى دراسة الاتجاه العام لأهم النسب المالية مثل نسبة التداول أو نسبة السيولة أو نسبة المديونية أو عائد رأس المال المستثمر . ولا شك أن دراسة الاتجاه العام للنسب يعطى انطباع أو تصور عن الوضع فى السنة أو الفترة القادمة .

خطوات دراسة السيولة والربحية :

مما سبق يتضح أن هناك أكثر من نسبة تدل على موقف السيولة وكذلك على موقف الربحية وان كانت دراسة الربحية أساسا تقتضى التعرض لكافة النسب على أساس أن الربحية بمعناها الواسع هى محصلة مختلف الأنشطة فى المشروع وهناك عدة مراحل يمر بها دراسة السيولة والربحية وهى :

أ — مرحلة اعداد البيانات :

وتتضمن تجميع كافة البيانات من واقع الميزانية والحسابات الختامية وتقارير النشاط وتقييم الأداء .

ب — مرحلة استخراج النسب المالية واعداد المقارنات اللازمة والتعرف على المشاكل ، وتتضمن هذه المرحلة حساب النسب السابق الاشارة اليها فى الفقرة أو الفترات الزمنية المتاحة بالنسبة للمنشأة والمنشآت المشابهة والقطاع الذى تندرج تحته المنشأة وفى ضوء المقارنات التى تتم يمكن التعرف على أهم المشاكل التى تواجه المنشأة والتى أدت الى انخفاض ربحيتها وتدهور مركز السيولة بها .

حـ — استقصاء أهم الأسباب التى أدت الى حدوث المشاكل التى يتم بحثها وهى السيولة والربحية ويتطلب الأمر فى هذه الحالة ضرورة تغطية كافة جوانب النشاط التى لها تأثيرها على السيولة والربحية .

د — اقتراح أوجه العلاج .